

الصحيح من سيرة النبي الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم

[271] هذا الحديث على كتاب الله: قبل كل شيء، ونعتمد على ذلك، فلما عرضناه على كتاب الله، وجدناه مخالفا لكتاب الله، لانا لم نجد في كتاب الله: ألا يقبل من حديث رسول الله إلا ما وافق كتاب الله، بل وجدنا كتاب الله يطلق التأسى به، والامر بطاعته. وكذا المخالفة عن أمره جملة على كل حال (1). وقال أبو عمر: " قد أمر الله عز وجل بطاعته واتباعه أمرا مطلقا مجملا، لم يقيد بشئ، كما أمرنا باتباع كتاب الله، ولم يقل: وافق كتاب الله، كما قال بعض أهل الزيغ " (2). وقال يحيى بن معين عن حديث ثوبان عن النبي (ص)، الامر بعرض الحديث على القرآن: إنه موضوع، وضعته الزنادقة. و " قال الاوزاعي: " الكتاب أحوج إلى السنة من السنة إلى الكتاب. وقال ابن عبد البر: إنها تقضي عليه، وتبين المراد منه،. وقال يحيى ابن أبي كثير: السنة قاضية على الكتاب " (3). المناقشة: كان ما تقدم هو كل ما لدى هؤلاء من جهد لرد حديث رسول الله (ص)، الذي وافقه أبو بكر، وابن مسعود، وأبي بن كعب، ومعاذ،

(1) جامع بيان العلم ج 2 ص 233 وإرشاد
الفحول ص 33 وراجع هذا النص وغيره، في كتاب: بحوث مع أهل السنة والسلفية ص، 67 - 68
وسلم الوصول (مطبوع مع نهاية السؤل) ج 3 ص 174. (2) جامع بيان العلم ج 2 ص 233. (3)
إرشاد الفحول ص 33. وراجع: سلم الوصول (مطبوع مع نهاية السؤل) ج 3 ص 174. (*)